الدلالة البلاغيّة للإعراب

أ.م.د هناء عبد الرضا رحيم الربيعيّ
جامعة البصرة/ كليّة التربية
قسم اللغة العربيّة

أ.م.د. رضاته حسين صالح
جامعة ميسان/ كليّة التربية
قسم اللغة العربيّة

المقدمة

يمثّل الإعراب وسيلة النحاة لتحديد المعنى النحويّ من خلال الحركات التي تظهر على أواخر الكلمات، والبلاغة في جوهرها تمثّل معنى يوصل إلى غرض متحقّق من الكلام، وما دام الربط بينهما يتحّد في المعنى فلا بدّ من وجود رابط بين الإعراب عند النحاة وبين الدلالة البلاغيّة، من هذا المنطلق كان موضوع بحثنا يحقّق قضيّة الترابط الفكريّ في النظر إلى الكلام على أساس المعنى الإعرابيّ والمعنى البلاغيّ معاً وهو أمر درج عليه النحاة الأوائل، فلم يلجأوا في تحليلاتهم الإعرابيّة إلى فصل قضايا البلاغة عن النحو بل كانت تتداخل وتتظافر معاً لتحقيق المعنى[١].

- بين الدلالة النحويّة والبلاغيّة:

(النحو) علم يختصّ بظاهر الكلام، ويعتمد الظواهر الإعرابيّة أساساً في دراسته؛ لذا فقد غلب اهتمام النحاة بهذا الأمر، من دون إهمال المعاني- ولا سيّما النحاة الأوائل- لعلمهم بصلتها الوثيقة بظاهر الكلام والحركات الإعرابيّة المترتّبة عليها، وهذا الفهم لم يكن حصراً على النحاة فقط، بل ينطبق على نظرة البلاغيّين إلى الكلام أيضاً، فالتركيب النحويّ والعبارة اللغويّة، ((لا يُقصد منها معانيها الأصليّة التي تفهم من ظاهر اللفظ لغة، ولا يراد منها دلالتها الأولى التي يدلّ عليها منطوق العبارة، وإنّما هذه التراكيب النحويّة لها في البيان شأن وفي البلاغة مكان، فالمعاني الإضافيّة التي تدلّ عليها التراكيب هي المُرادة، وهي موطن البلاغة، ومحلّ التفاضل))[١]. على هذا الأساس اختلطت دراسة النحو بالبلاغة في كتب القدماء من النحاة؛ لإدراكهم حقيقة أنّ البلاغة مكمّلة للنحو في دلالته، فهي الصورة الجميلة التي تلقي ظلالها على النحو فتزيده جمالاً وتأثيراً، وليس (النحو) قواعد مجرّدة تسعى إلى جعل الكلام مطابقاً لها من دون أن يشتمل على أيّة مزيّة أو فضل؛ لأنّ الكلام لا يصدر إلا عن (إنسان) يحسّ ويشعر ويفكّر، فيكون كلامه انعكاساً فعليّاً لما يقع في نفسه من تأثير، وما دام الحال كذلك فلا يأتي الكلام في لفظه منفصلاً عن المعنى في مضمونه.

ومسألة التركيز على فصل النحو عن البلاغة وقصره على الدراسة الشكليّة للنصوص من دون ملاحظة المعنى المترتّب على الشكل هي دراسة لجزء واحد وجانب محدّد من اللغة وإهمال للجانب الآخر.

وفي التراث اللغويّ الكثير من الكتب التي اختلط النحو فيها بالبلاغة، مثل: كتاب سيبويه (ت١٨٠ه)، ومعاني القرآن للفرّاء (ت٢٠٧ه)، والخصائص لابن جنّيّ (ت٣٩٢ه)، ولم يكن هذا الأمر قصراً على النحاة فقط تعدّاهم الأمر إلى البلاغيّين فنظريّة عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١ه أو ٤٧٤ه) في (النظم) بنيت على أساس فهم التركيب النحويّ وانعكاساته في النفس، وكتاباته حافلة بالنصوص التي يلحّ فيها على الأفكار[٢]، ولو نظرنا إلى كتابه (دلائل الإعجاز) لوجدنا الكثير من النصوص التي تؤكّد هذه المسألة، من أمثلة قوله: ((الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتّى يرجع إليه))[٣]. فالإعراب مرتبط بالمعنى، ولا يمكن

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

أن نتبيّنه إلا من خلال المعنى الذي تنطوي عليه الألفاظ. وقال أيضاً: ((اعلم أنّ ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه ((علم النحو)) وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها. وذلك أنّ لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه، فينظر في ((الخبر)) إلى الوجوه التي تراها في قولك: ((زيد منطلق))، و((زيد ينطلق))، و((منطلق زيد))، و((زيد المنطلق))، و((المنطلق زيد))، و((زيد هو المنطلق))، و((زيد هو منطلق)). وفي ((الشرط والجزاء)) إلى الوجوه التي تراها في قولك: ((إن تخرج أخرج))، و((إن خرجتَ خرجتُ))، و((إن تخرج فأنا خارج))، و((أنا خارج إن خرجت))، و((أنا إن خرجتَ خارج))))[٤]. فالكلام فيما يقتضيه علم النحو لا بدّ من أن يعرف قصد ناظمه منه ليتّضح مفهومه، فضلاً عن جريانه على الوضع الذي يقتضيه علم النحو.

وعبد القاهر عندما يتكلّم عن النحو الذي ينبغي الأخذ به يريد بذلك النحو الذي أخذه عن النحاة من قبله أمثال الخليل وسيبويه وأبي عليّ الفارسيّ وابن جنّيّ، ويريد القوانين والأصول التي قرّرها هؤلاء وغيرهم، وليس من المعقول أن يريد عبد القاهر نحواً آخر، وقوانين أخرى لم يتكلّم عنها هؤلاء؛ فهو حينما يذكر قدماء النحاة يذكرهم بالفضل والتبجيل، وحينما يذكر كتبهم ينسبها إليهم في مقام الرضا عنهم والقبول منهم [٥].

إنّ النحاة والبلاغيّين حينما عمدوا إلى مسألة الفصل بين النحو والبلاغة، وضمّ المباحث التي تنتمي لكلّ علم إلى علمه إنّما أرادوا تنظيم علوم العربيّة من خلال نسبة مسائل كلّ علم إليه، فضلاً عن محاولتهم استيعاب التطوّر الحاصل في مجال التأليف من خلال الابتعاد عن تشعّب الحديث عن القضايا اللغويّة من دون تحديد، فليس الفصل بواقع حقيقة؛ لأنّ النحاة أدخلوا البلاغة في مباحثهم حينما تعاملوا مع القواعد النحويّة، والبلاغيّون اشترطوا لتحديد المعنى أن يكون جارياً على قواعد النحو الصحيحة، فكلاهما مكمّل للآخر، والدلالة البلاغيّة إنّما هي دلالة مضافة إلى الأصل النحويّ، وما كان مضافاً إلى أصل ينبغي أن يكون تابعاً له منفصلاً عنه، وهذا ديدن اللغة العربيّة في كلّ علومها فهي كلّ لا يتجزأ، وكلّ جزء مرتبط بالآخر مفضي إليه، ينفصل عنه نظريّاً أمّا عمليّاً فليس الأمر بواقع حقيقة.

الإعراب ودلالته البلاغيّة:

الإعراب في اللغة أصله البيان، ((يقال أعرب عنه لسانه وعرّب أي أبان وأفصح...وإنّما سمّي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه))[٦]، وقولك ((أعربتُ عن الشيء إذا أوضحتُ عنه، وفلان معرب عمّا في نفسه أي مبيّن له وموضّح عنه))[٧].

أمّا معناه الاصطلاحيّ فهو: ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[٨]، وهو ((الحركات المبيّنة عن معاني اللغة))[٩]، وهو: ((اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً أو تقديراً))[١٠]؛ فالحركات هي الدليل الموصل إلى المعاني، واختلافها يعني اختلاف معاني الألفاظ التي تحملها؛ ولهذا السبب فقد بيّن النحاة علّة الإعراب بقولهم: ((أعرب الرجل إذا أبان عن نفسه، والحركات في الكلام كذلك لأنّها تبيّن الفاعل من المفعول، وتفرّق بين المعاني، كما في قولهم: ما أحسن زيداً، فإنّه إذا عرّي عن الحركات احتمل النفي والاستفهام والتعجّب،وكذلك قولك:ضرب زيد عمرا ً، لو عرّيته عن الإعراب لم تعرف الفاعل من المفعول))[١١].

لقد أطلق النحاة تسمية الإعراب على علم النحو وسمّوا أحدهما بالآخر، فقالوا: ((ويسمّى النحو إعراباً والإعراب نحواً سماعاً، لأنّ الغرض طلب علم واحد))[١٢]. وبما أنّ الإعراب هو البيان عن المعاني فإنّ معاني الكلام لا تشتمل على المعاني النحويّة فقط وإنّما ترتبط بمعان أخرى غير المعاني التي تتكوّن من أثر العامل في المعمول، تلك المعاني التي تتولّد بعد أن يتمّ الإسناد في الجملة النحويّة فيتمّ العدول عن الأصل لتتولّد معان جديدة في الكلام، من أمثلة ما يحدث عند الاتساع أو التوسّع في الكلام؛ لهذا السبب ((عمد البلاغيّون والنحاة إلى تحديد جوانب الدلالة البلاغيّة وهم يقابلون بينها وبين الدلالة النحويّة أو الأصليّة، ويوضّحون جوانب الدلالتين من خلال ما تختلفان فيه، فسمّوا التركيب الذي يؤدّي أصل المعنى مطلقاً (الحقيقة) ويقابله في المجاز (المجاز)، وهو ما يخرج إليه الكلام من دلالة جديدة بالانتقال من الحقيقة وتجاوزها إلى دلالة طارئة))[١٣]. وقد اقترن لفظ المجاز بالاتساع أو التوسّع، وجاء قريباً من معناه اللغويّ في الدراسات النحويّة ليدلّ على الأساليب التي تخرج على التعابير الحقيقيّة[١٤].

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

فالمعنى النحويّ هو المعنى الحقيقيّ والأصليّ للكلام، والمعنى البلاغيّ هو ما يخرج عن هذا المعنى إلى دلالة طارئة في الكلام يستوجبها المقام ودلالة الحال.

مطابقة الكلام لمقتضى الحال:

عرّف البلاغيّون البلاغة بأنّها: مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته[١٥]، والمقصود بمقتضى الحال أن يكون الكلام مطابقاً للحالة التي يتحدّث عنها، ومناسباً للموقف الذي يتحدّث فيه[١٦]، فحال المخاطب ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار فينزل المتكلّم منزلته الثقافيّة والفكريّة سعياً إلى إفهامه[١٧]، وتوضيح المقصود من كلامه.

وفي سبيل مناسبة المقام وجريان الكلام على مقتضى الحال تخرج البلاغة عن الأصل النحويّ، بل يتخيّر البلاغيّون بين قواعد البلاغة ذاتها بما يناسب المقام، فهم يخرجون عن أصل من الأصول التي يراعونها في البلاغة من (الإيجاز) إلى (الإطناب) متى ما اضطرّوا إلى الإطالة لداعي حاجة يقتضيها الكلام[١٨]. وهذا الكلام لا يعني أنّ النحو لا يحتكم إلى مقتضى الحال والمقام، بل كان النحويّون يحدّدون وجوه الإعراب من خلال تفسير النصّ وربطه بظروف الخارجيّة، فضلاً عن مراعاة السياق اللفظيّ، إذ لم يكن النحو غفلاً عن المقام ولا مغفلاً له، فالقرائن الحاليّة تقف فيه جنباً إلى جنب القرائن المقاليّة[١٩].

إنّ الذي ذهب إليه البلاغيّون لا يختلف كثيراً عمّا كان معروفاً عند النحويّين الأوائل، فهم أوّل من قال بمراعاة الأحوال المحيطة بكلّ من المتكلّم والمخاطب تصريحاً أو تلميحاً، فكانوا يحيطون علماً بأهميّة وصف الحال التي يكون عليها المخاطب، وأثر ذلك في كثير من الأحكام النحويّة، وكانوا يدركون أيضاً أنّ كثيراً من الأحكام إنّما تكون استجابة لما يكون عليه المخاطب[٢٠]. وقدوتهم في هذا التوجّه النصّ القرآنيّ، إذ راعى أحوال المخاطب النفسيّة والمعنويّة، من ذلك تعليق الفرّاء على قوله تعالى: {**وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**}(المنافقون/١): ((يقول القائل: قد شهدوا للنبيّ صلّى الله عليه، فقالوا: {**وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ**}(المنافقون/١) فكيف كذّبهم الله؟ يقال: إنّما أكذب ضميرهم: لأنّهم أضمروا النفاق، فكما لم يقبل إيمانهم وقد أظهروه. فكذلك جعلهم كاذبين؛ لأنّهم اضمروا غير ما أظهروا))[٢١]. فراعى النصّ القرآنيّ ما أضمره المنافقون في أنفسهم فجاء مطابقاً لواقعهم المعنويّ.

ومثله تعليقه على قوله تعالى: {**أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ**}(فصلت/٤٤)، إذ قال: ((تقول للرجل الذي لا يفهم قولك: أنت تنادي من بعيد، تقول للفهم: إنّك لتأخذ الشيء من قريب. وجاء في التفسير: كأنّما ينادون من السماء فلا يسمعون))[٢٢]، فعامل النصّ القرآنيّ الذين لا يؤمنون معاملة الذين لا يفهمون ما يقول.

ونستطيع أن نتلمّس اهتمام النحاة بمقتضى حال الكلام في أوّل كتاب نحويّ وهو كتاب سيبويه الذي اشتمل على آراء الخليل، إذ أولى اهتماماً ملحوظاً بهذا الأمر تجلّى على شكل إشارات وتلميحات، أو عبارات صريحة عبّرت عن تلك الحال بوصفها أو الإخبار عنها، أو إيضاح ما يقتضيه ذلك من تلاؤم مع الحكم الذي يسوقه، وانسجام مع التوجيه الإعرابيّ الذي يوجّه إليه[٢٣]، من ذلك قول سيبويه في تعليقه على الحرف (قد) في باب (الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها): ((فمن تلك الحروف (قد)، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله: إفعل، كما كانت ما فعل، جواباً لهل فعل، إذا أخبرت أنّه لم يقع، ولمّا يفعل وقد فعل، إنّما هما لقوم ينتظرون شيئاً فمن ثمّ اشبهت قد لمّا في أنّها لا يفصل بينها وبين الفعل))[٢٤]، فالخليل يرى أنّ السائل لا ينتظر الجواب لأنّه يعرفه فلا حاجة به إليه، وإنّما ينتظر تأكيد الجواب؛ لذلك جيء بـ(قد) مراعاة لحال المخاطبين من المعرفة أو عدم المعرفة.

وينطبق أمر مراعاة المقتضى على درجة إقبال المخاطب على المتكلّم وتنبّهه له وإصغائه إليه، وهذا الأمر له أثره في نفسيّة المتكلّم لأنّه يريد أن يوصل كلامه إلى المخاطب بأنّه وسيلة؛ فإذا لم يكن المخاطب مصغياً إليه نبّهه، فإذا لم ينتبه فإنّه قد يستعطفه كي يستوعب ما يريد. وقد نبّه سيبويه إلى هذه اللفظة قد تأتي معها الكاف في بعض الأحيان، ويعلّل سيبويه لهذه المسألة فيقول: ((وأعلم أنّ رويداً تلحقها الكاف وهي في موضع (افعل) وذلك قولك: رويداً زيداً، ورويدكم زيداً، وهذه الكاف التي لحقت إنّما لحقت لتبيّن المخاطب المخصوص؛ لأنّ رويد تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى؛ فإنّما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنّما حذفها في الأوّل استغناء بعلم المخاطب أنّه لا يعني غيره فلحاق الكاف كقولك يا فلان

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

للرجل حتّى يقبل عليك، وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل إذا كان مقبلاً عليك بوجهه منصتاً لك، فتركت: يا فلان حين قلت: أنت تفعل استغناء بإقباله عليك، وقد تقول أيضاً: رويدك، لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه، توكيداً، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان توكيداً))[٢٥]. فاستعمال الكاف أو تركها مع هذه اللفظة هو استجابة طبيعيّة لمقتضى حال المخاطب، فإذا كان منصرفاً عن المتكلّم، منشغلاً عنه تستعمل له اللفظة مع الكاف توكيداً، فيقال: رويدك، وهو أشبه باستعمال النداء للتنبيه، أمّا إذا كان المخاطب مقبلاً على المتكلّم منصتاً له فتستعمل هذه اللفظة خالية من الكاف.

ومن النحاة من أشار إلى أهميّة إقبال المخاطب على المتكلّم، وانعكاس ذلك على طبيعة الكلام، ومنهم ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) إذ قال: ((أو لا تعلم أنّ الإنسان إذ عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه، استعطفه ليقبل عليه فيقول له: يا فلان أين أنت، ارني وجهك، أقبل عليّ أحدّثك، لأما أنت حاضر يا هناه، فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه اندفع يحدّثه، أو يأمره، أو ينهاه، أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه لما تكلّف القائل ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه))[٢٦].

ومثلما ذكرنا سابقاً من أنّ النحاة اعتمدوا مقتضى الحال أساساً للوصول إلى كثير من الأحكام النحويّة، من ذلك ما قرّره الخليل وسيبويه ويونس بن حبيب من أنّ التنكير في الندبة قبيح. ولا يكتفي الخليل بوصف المندوب بالقبح إذا كان منكراً مثلما فعل يونس، وإنّما يعطي سبباً وجيهاً لسرّ القبح، فالندبة تكون في مصاب جسيم، أو أمر وقعه عظيم، فلا بدّ من أن يكون معروفاً، وغير مجهول لأحد[٢٧]، يقول سيبويه في (باب ما لا يجوز أن يُندب): ((وذلك قولك: وا رجلاه، ويا رجلاه، وزعم الخليل ويونس أنّه قبيح وأنّه لا يقال؛ لأنّك إذا ندبت فإنّما ينبغي أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تختص فلا تُبهم؛ لأنّ الندبة على البيان... وإنّما كرهوا ذلك، أنّه تفاحش عندهم أن ... ويتفجّعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه، لأنّك إذا ندبت تخبر أنّك وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر فلا ينبغي لك أن تبهم))[٢٨]. فمقام الندبة يستدعي نداء المندوب بأعرف أسمائه وأشهرها، وقد ذكروا أنّ الندبة ممّا يناسب النساء لضعفهنّ عن الاحتمال[٢٩]. فضعف النساء وعدم قدرتهنّ على تحمّل المصائب أتاح لهنّ استعمال أساليب الندب لأنّه ممّا يناسب حالهنّ.

من ذلك أيضاً أنّهم استعملوا نون التوكيد مع اللام الداخلة على الفعل المستقبل لإعلام المخاطب بهذه الدلالة من دون أن تختلط عليه الأمور فيعتقد بدلالتها على الحال، ((وأمّا اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها النون للتوكيد، ولإعلام السامع أنّ هذا فعل مستقبل وليس للحال كالذي في قوله تعالى عزّ وجلّ: {**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ** }(النحل/ ١٢٤) أي لحاكم، فإن زال الشكّ بغير النون استغنى عنها. قال الله تعالى: {**فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**}(الشعراء/ ٤٩) لأنّ سوف تخصّ الاستقبال))[٣٠].

ومثله تعليق ابن جنّي على مجيء تاء التأنيث في الألفاظ الدالّة على المؤنّث والمذكّر، قال: ((واجتماع المذكّر والمؤنّث في الصفة المؤنّثة، نحو: رجل علامة، وامرأة علامة، ورجل نسّابة، وامرأة نسّابة، ورجل همزة لمزة، وامرأة همزة لمزة، ورجل ضرورة وفروقة، وامرأة ضرورة وفروقة. ورجل هلباجة، وامرأة كذلك وهو كثير. وذلك أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنّما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكّراً أم مؤنّثاً))[٣١].

والحذف لمراعاة حال المخاطب من القضايا التي توقّف عندها النحاة، ففي قوله تعالى: { **انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ** }(النساء/ ١٧١) يقول الخليل: ((كأنّك قلت إنته وأدخل فيما هو خير لك، فنصبت لأنّك قد عرفت أنّك إذا قلت له إنته أنّك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب. وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمر حين قال إنته فصار بدلاً من قوله : إنته خيراً لك، وأدخل فيما هو خير لك))[٣٢]. ويحكي سيبويه أنّه سأل الخليل عن العلّة في حذف جواب الشرط من بعض آيات القرآن الكريم، فيقول: ((وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: {**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** }(الزمر/٧١) أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: { **وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا**}(البقرة/١٦٥)، { **وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**}(الأنعام/٢٧)، فقال: إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام))[٣٣].

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

إنّ الأثر الذي تحدثه البلاغة ولا سيّما علم المعاني يتجسّد في أمرين:

- مطابقة الكلام لمقتضى الحال.
- المعاني المستفادة من الكلام ضمناً بمعونة القرائن.

والكلام في أغلب أحواله يكون مطابقاً لمقتضى الحال، ولكنّه قد يخرج أحياناً عن المعنى الذي وضع له أصلاً ليؤدي معنى جديداً يُفهم من السياق وتدلّ عليه قرائن الحال، هذا الخروج يسمّى (الخروج على مقتضى الظاهر)، ومثلما اهتمّ النحاة بتحديد مقتضى حال الكلام اهتمّوا أيضاً بما خرج عن هذا المقتضى، في مثل: وضع غير العاقل موضع العاقل، ووضع المثنّى موضع الجملة، والتعبير بلفظ الماضي عن المستقبل، وعكسه، والقلب، ووضع الظاهر موضع الضمير، وعكسه. من ذلك ما نبّه إليه الخليل من ورود غير العاقل في موضع العاقل في القرآن الكريم، وبكثرة، نحو قوله على لسان سيبويه في تعليقه على قوله تعالى: {**وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** }(الأنبياء/٣٣)، و {**رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ** }(يوسف/٤)، و{ **يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ** }(النمل/١٨)، فقال: ((فزعم- أي الخليل- أنّه بمنزلة ما يعقل ويسمع لمّا ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدّثت عنه كما تحدّث عن الأناسيّ، وكذلك {**وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ** }؛ لأنّها جعلت في طاعتها... بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور))[٣٤].

ووضع المثنّى موضع الجمع قد ذكره ابن جنّي، مستعيناً بما نقله عن الخليل، فيقول في قوله تعالى: {**أَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ** }(الحجرات/١٠): ((لفظها لفظ التثنية ومعناها الجماعة، أي أنّ كلّ اثنين فصاعداً من المسلمين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، ألا ترى أنّ هذا حكم عام في الجماعة وليس يختصّ به منهم اثنان مقصودان؟ ففيه- إذاً- شيئآن: أحدهما لفظ التثنية يراد به الجماعة، والآخر لفظ الإضافة لمعنى الجنس، وكلاهما قد جاء منه قولهم: ((لبيك وسعديك))، فليس المراد هنا إجابتين اثنتين، ولا اسعادين اثنين. ويستدلّ على ذلك بقول الخليل وتفسيره لمن يقول لبيك: إنّ معناه كلّما كنت في أمر فدعوتني له، أجبتك إليه وساعدتك عليه))[٣٥].

وقد أشار المبرّد إلى خروج الكلام على أصوله الموضوعة له من الأمر والنهي الحقيقيّان إلى الدعاء، فتصبح الصيغة: ((اللهمّ اغفر لي، ولا يقطع الله يد زيد، وليغفر لخالد، ولا يسميّان هذا أمراً ونهياً إنّما طلباً، فإنّما تقول: (سألت الله) ولا تقل: (أمرت الله). وكذلك لو قلت للخليفة: (أنظر في أمري، أنصفني) لقلت: سألته ولم تقل: (أمرته)))[٣٦].

- **التأثير في السامع:**

لقد كان التأثير الذي يميّز الفائدة البلاغيّة المنبعثة من قيمة المعنى أهمّ عنصر من عناصر النظريّة البلاغيّة، حتّى أصبح تأثير الكلام ووصوله إلى السامع ممّا تعرف به البلاغة؛ لأنّ ما يميّز الكلام البليغ هو تأثيره في النفوس[٣٧]، فالبلاغة سميّت بلاغة لأنّها تنهي المعنى إلى قلب السامع مثلما يقول أبو هلال العسكريّ: ((البلاغة كلّ ما تبلغ به قلب السامع وتمكّنه في نفسه كتمكنك في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن))[٣٨]، وليست الغاية المتوخّاة من البلاغة مجرّد إيصال المعنى إلى السامع وإخباره به، وإنّما التأثير فيه بحيث يصل المعنى إلى قلبه فيتمكّن من أسره.

ومسألة التأثير هذه لم يراعها النحاة مثلما راعتها البلاغة، ولكنّنا مع ذلك لا نجد النحاة يهملون هذا الأثر فمن النحاة من أشار إليه وهو يبحث في اشتقاق لفظة (الكلام)، وذكر أنّ فائدته متحققة فيما يحدثه من تأثير، فالكلام مأخوذ من الكلم وهو الجرح وكأنّه لشدّة تأثيره ونفوذه في الأنفس كالجرح لأنّه إن كان حسناً أثر سروراً في النفس، وإن كان قبيحاً أثر حزناً[٣٩]، فقالوا عن تفسيرهم لمعنى الكلام: ((إنّه مشتّق من الكلم وهو الجرح، والجرح مؤثّر في نفس المجروح فيلزم أن يكون الكلام مؤثّراً في نفس السامع))[٤٠].

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

فضلاً عن إشاراتهم إلى أنّ العرب قصدوا التأثير في كلامهم من خلال الربط بين الجمل في سياقات مختلفة، فقالوا: ((وممّا يؤنسك بأنّ الكلام إنّما هو للجمل التوامّ دون الآحاد أنّ العرب لمّا أرادت الواحد من ذلك خصّته باسم له لا يقع إلا على الواحد وهو قولهم: ((كلمة)) وهي حجازيّة، و((كلمة)) وهي تميميّة... ومعلوم أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو، ولا تحزن، ولا تتملّك قلب السامع، إنّما ذلك فيما طال من الكلام، وأمتع سامعيه بعذوبة مستمعه ورقّة حواشيه))[٤١].

وقد ركّز النحاة اهتمامهم في كثير من أبواب النحو على معرفة المخاطب من دون المتكلّم، وبنوا أحكامهم على هذه المعرفة، فنقل عن الخليل كثيراً من التعليلات والأحكام التي تبنى على علم المخاطب بما يراد الإخبار به لذا يخرج المعنى إلى كثير من المعاني[٤٢].

إنّ المعنى الذي يؤديه النحو هو المعنى الذي يحسن السكوت عليه لتحقق غرض الإفهام منه. أمّا المعنى البلاغيّ فيتحقّق من خلال التأثير الذي يحدثه في النفس، وقد انتبه النحاة إلى هذا المعنى فركّزوا في دراساتهم على الذوق والوجدان والحسّ، وكان لسيبويه قصب السبق في بيان أهميّة هذا الجانب، من ذلك تعليله لجواز نعت اسم الإشارة بالمعرّف بالألف واللام، وعدم جواز نعت المعرّف بالألف واللام باسم الإشارة، فقال: ((وإنّما منع هذا أن يكون صفة لطويل والرجل أنّ المخبر أراد أن يقرّب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء وإذا قال الطويل فإنّما يريد أن يعرّفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرّفكه بعينيك، فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بهذا؛ لأنّه صار أخصّ من الطويل حين أراد أن يعرّفه شيئاً بمعرفة العين، ومعرفة القلب، وإذ قال الطويل فإنّما عرّفه شيئاً بقلبه دون عينيه، فصار ما اجتمع عليه شيئآن أخصّ))[٤٣]، فالغرض الذي أراد أن يبيّنه المتكلّم هو الذي حدّد طبيعة الوصف للمخاطب وقد أراد المتكلّم من وصفه اسم الإشارة (هذا) بـ(الطويل) بيان الرؤية بالبصر وتقريب الأمر للمخاطب، ثمّ وقوعه بعد ذلك في القلب أجاز له ذلك، لكن عندما انتفى أمر الرؤية وجاء الكلام من أوّله واقعاً في القلب لم يحتج إلى وصف (الطويل) بـ(هذا).

والمتكلّم لا يكون في كلّ الأحوال موجّهاً كلامه للمخاطب الجاهل بأمر الكلام فيريد إفادته بالخبر وإنّما قد يعرض الأمر فيأتي الكلام لتوكيد علم المخاطب، ومن أمثلة ما ورد في كتاب سيبويه أنّ المصدر (سقياً) يذكر بعد (لك) ليبيّن أنّ المعنى جاء للدعاء، قال سيبويه: ((وأمّا ذكرهم لك بعد سقياً فإنّما هو ليبنوا المعنى بالدعاء وربّما تركوه استغناء إذا عرف الداعي أنّه قد علم من يعني، وربّما جاء به على العلم توكيداً))[٤٤].

والفائدة المتوخّاة من الكلام قد تكون تنبيه المخاطب وتذكيره على الرغم من علمه بالخبر وإدراكه له، من ذلك قولنا: (هذا عبد الله منطلقاً)، و(هؤلاء قومك منطلقين)، و(ذاك عبد الله ذاهباً)، و(هذا عبد الله معروفاً)، فقد علّق سيبويه على هذه الجمل بقوله: ((فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتّى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله... والمعنى أنّك تريد أن تنبّهه له منطلقاً لا تريد أن تعرّفه عبد الله؛ لأنّك ظننت أنّه يجهله فكأنّك قلت أنظر إليه منطلقاً...، وذاك بمنزلة هذا إلا أنّك إذا قلت ذاك فأنت تنبّهه لشيء متراخ))[٤٥].

إنّ أكثر الأحكام نحويّة كانت تراعي إدراك المخاطب وعلمه مثلما كانت تراعي أن لا يحدث الكلام لبساً فتختلط المعاني وتتداخل، فلا يعلم المقصود منها؛ لذا صار عدم اللبس مصطلحاً نحويّاً يراد به مراعاة الوضوح في الكلام، والبيان في التراكيب لكي يدرك المخاطب المعنى المراد من غير لبس أو خلط في الدلالة [٤٦].

- نماذج من الإعراب البلاغيّ:

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

للنحاة أثر كبير في إظهار المعنى النحوي اعتماداً على البلاغة، أي عدّوها أساساً يعتمدون عليه في تفسير كثير من أحكامهم، من أمثلة: الاستفهام، التقديم والتأخير، والتعجّب، والتعليل، والتنكير، والتوكيد، والمجاز، والنداء والنفي وغيرها، وسنحاول أن نعطي أمثلة على أوضح هذه الجوانب لبيان اعتماد النحاة على البلاغة في تفسير حقيقة الإعراب:

- الاستفهام:

تحدّث النحاة عن الاستفهام وأنّ السائل يطلب به أمراً مجهولاً له فيلجأ إلى استعمال هذا الأسلوب كي يعرف ما يجهله، وأنّ الأصل في أدوات الاستفهام هي: الهمزة ولكنّهم لجأوا إلى استعمال أدوات بديلة عنها للتوسّع في الكلام، ورغبة في تحقيق الإيجاز والاختصار، ((فإن قيل: فلم أقامت العرب هذه الاسماء والظروف مقام حرف الاستفهام؟ قيل: إنّما أقاموها مقام حرف الاستفهام توسّعاً في الكلام ولكلّ واحد منها موضع يختص به، فـ(من) سؤال عمّن يعقل، و(ما) سؤال عمّا لا يعقل، و(كم) سؤال عن العدد، و(كيف) سؤال عن الحال، فإن قيل: فلم أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام، وهم يتوخّون الإيجاز والاختصار في الكلام؟ قيل: إنّما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار))[٤٧].

ومثلما تحدّثوا عن استعمال أداة من أدوات الاستفهام مقام أخرى فقد تحدّثوا عن خروج الاستفهام إلى أغراض تتجاوز الحصول على المجهول غير المدرك من قبل المتكلّم، بل إنّ المتكلّم قد يحذف عند استعماله هذا الاسلوب أو يقدّم ويؤخر بما يناسب الغرض الذي يحقّقه في الكلام، مثلاً: تحدّث سيبويه عن استعمال الاستفهام لتنبيه السامع، في مثل: ((...قولك: أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب...وذلك أنّه رأى رجلاً في حال قيام، أو حال قعود فأراد أنّ ينبّهه، فكأنّه لفظ بقوله: أتقوم قائماً، وأ تقعد قاعداً، ولكنّه حذف استغناء بما يرى ...وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع))[٤٨].

وقد يخرج الاستفهام إلى غرض التوبيخ والتقرير في الكلام مثلما نلاحظ في تعليق سيبويه على الفرق بين استعمال هل والهمزة في الاستفهام، ((هل ليست بمنزلة ألف الاستفهام لإنّك إذا قلت: هل تضرب زيداً فلا يكون أن تدّعي أنّ الضرب واقع، وقد تقول: أتضرب زيداً فأنت تدّعي أنّ الضرب واقع وما يدلّك على أنّ الألف ليست بمنزلتها أنّك تقول: أطرباً وأنت قنسريّ فقد علمت أن قد طرب ولكن قلت لتوبّخه أو تقرّره ولا تقول هذا بعد هل))[٤٩].

وقد يخرج إلى التعجّب في مثل، تعليق سيبويه على استعمال هذا الأسلوب من الخروج على الأصل النحويّ ((أنّك تقول: سبحان الله من هو! وما هو! فهذا استفهام فيه معنى التعجّب ولكنّ خبراً لم يجز ذلك لأنّه لا يجوز في الخبر أن تقول من هو وتسكت))[٥٠].

ومثل سيبويه الفرّاء في تعليقه على الاستفهام الوارد في قوله تعالى: {**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا**}(البقرة/٢٨)، قال عن الاستفهام بـ (كيف): ((على وجه التعجّب والتوبيخ لا على الاستفهام المحض، أي ويحكم كيف تكفرون! وهو كقوله: {**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**}(التكوير/٢٦)))[٥١].

- التقديم والتأخير:

وهو من الموضوعات التي تحدّث عنها النحاة في كتبهم، ويعدّ سيبويه أوّل من تحدّث عن هذا اللون في كتابه فتحدّث عن تقديم المفعول به في باب (الفاعل الذي تعدّاه فعله إلى مفعوله)، وقال: ((وإن شئت قدّمت وأخّرت فقلت: كسي الثوب زيد، وأعطي المال عبد الله، كما قلت ضرب زيداً عبد الله فالأمر في هذا كالأمر في الفاعل))[٥٢]، فخرج الكلام عن الترتيب الأصليّ للنحو ليتحقّق غرضاً مقصوداً منه، وممّا ذكره سيبويه عن هذه الأغراض أنّها قد تكون للعناية والاهتمام بالمقدّم كما في تعليقه على تقديم الظرف، إذ قال: ((والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، والإلغاء والاستقرار عربيّ جيّد كثير))[٥٣].

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

وقد ذكر سيبويه غرضاً آخر سبّبه التقديم والتأخير وهو إفادة المخاطب التنبيه، فهو يقول في هذا الصدد: ((وإذا بنيت الفعل على الاسم، قلت: زيداً ضربته، فلزمته الهاء، وإنّما تريد بقولك مبنيّ عليه الفعل أنّه في موضوع منطلق، إذ قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأوّل، وارتفع به، فإنّما قلت: عبد الله فنبّهته ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء))[٥٤]، فالغرض المتحقّق من هذا التقديم هو تنبيه المخاطب في الكلام.

لقد اهتمّ النحاة بالتقديم والتأخير لأنّه من مواطن الخروج على الأصل عندهم، وقد عبّر الإعراب عن هذا الخروج لتحقيق الغاية البلاغيّة في بعض صور التقديم متمثّلة بالتقديم الذي يفيده معنى الابتداء عند البصريّين، فلم يعدّوا المبتدأ من جملة ما يقدّم عن أصل في التأخير، بل هو أصل في التقديم لديهم، حتّى إن كان المبتدأ مفعولاً به في الأصل أو فاعلاً.

وممّا ذكره سيبويه عن كون الابتداء أصل في التقديم حديثه عن تقدّم المفعول به أو الفاعل فقال: ((قولنا ((ضربت زيداً)) و ((زيد ضربته))، لم تقدّم ((زيداً)) على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له))[٥٥]. فأدّى التقديم إلى خروج اللفظ من حكم نحويّ إلى حكم آخر، ومن باب إلى غير بابه، ومن إعراب إلى إعراب آخر فأصبحت حركة الإعراب أصبحت لا تعبّر عن حكم جديد انتقل إليه وهو كونه مبتدأ.

لقد تحدّث النحاة عن معنى الابتداء وقالوا إنّ الإعراب في المبتدأ يعبّر عن الابتداء، فهو ليس كالمعاني النحويّة الأخرى التي يعبّر عنها الإعراب كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة التي تنشأ من تعلّق معاني الكلمات بمعاني العوامل فيها كما فسّرها عبد القاهر الجرجانيّ في نظريّة النظم[٥٦]، فلا يتعلّق معنى اللفظة التي يبتديء بمعنى العوامل(من الأسماء والأفعال والحروف) لينشأ عن التعلّق معنى نحويّ أو وظيفيّ، فالعامل في المبتدأ هو الابتداء، ولو عرضنا معنى الابتداء لوجدنا أنّه من المعاني التي تهتمّ البلاغة بدراستها لأنّها تمثّل معان مضافة إلى المعاني الأصليّة. والابتداء معنى مضاف إلى المعنى الأصليّ الناشئ عن الإسناد الذي ما زال الكلام يحتفظ به، والإعراب يعبّر عن هذا المعنى المضاف الذي هو الابتداء والتقديم[٥٧].

-الذكر والحذف:

وقف النحاة عند ظاهرة الحذف في الكلام، لأنّه يؤكد منهجاً من مناهج العرب في الإيجاز، ((لأنّهم أبداً يتوخون الإيجاز والاقتصاد في كلامهم))[٥٨]؛ ولأنّهم يتوخون ذلك في كلامهم كثر الحذف، وممّن وقف طويلاً أمام هذه الظاهرة سيبويه، فقال عمّا ينتصب بفعل متروك إظهاره في غير الأمر والنهيّ: ((أعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً))[٥٩]، فقد استغنوا عن الفعل لأنّهم علموا به وعرفوه في كلامهم فلا حاجة لذكره.

فالحذف لا يقع إلا بوجود دليل عليه، وهذه المسألة أشار إليها عدد غير قليل من النحاة، قال الفرّاء: ((وقوله عزّ وجلّ: {**فَأَغْنَى**}(الضحى/٨) و{**فَآوَى**}(الضحى/٦) يراد به (فأغناك) و(فآواك) فجرى على طرح الكاف..لأنّ المعنى معروف))[٦٠].

وقال المبرّد (ت ٢٨٥ه): ((هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفاً، واجتزئ بعلم المخاطب، وذلك قولك عندي درهم ليس غير، أردت ليس غير ذلك، فحذفت وضممت كما ضممت قبل وبعد لأنّه غاية))[٦١].

وقال ابن السرّاج (ت٣١٦ه): ((والمحذوفات من كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذ نسوا بعلم المخاطب ما يعنون))[٦٢].

ووقف ابن جنّيّ عند هذا الباب وحلّل كثيراً من جوانبه، فمثلاً في حديث عن حذف الصفة قال: ((فأمّا إن عرّيت من الدلالة عليها من اللفظ أو الحال فإنّ حذفها لا يجوز؛ ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فأجتزنا بالأبلّة على رجل، أو رأينا بستاناً وسكت، لم تفد بذلك شيئاً لأنّ هذا ونحوه ممّا لا يعرى منه ذلك المكان وإنّما المتوقّع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت فإن لم تفعل كلّفت علم ما لم تدلّل عليه وهذا لغو من الحديث، وجور في التكليف))[٦٣].

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

وممّا ذكره ابن جنّي عن تأثير الحذف في الحكم الإعرابيّ حديثه عن حذف أحّد مفعوليّ (ظننتُ) فقال: ((وقد حذف أحّد مفعوليّ ظننت، وذلك نحو قولهم: أزيداً ظننته منطلقاً، ألا ترى أنّ تقديره: أظننت زيداً منطلقاً، ظننته منطلقاً؟ فلمّا أضمرت الفعل فسّرته بقولك: ننته، وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأوّل المقدّر اكتفاء بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر، وكذلك بقيّة أخوات ظننت))[٦٤]، فأستدلّ على المفعول الأول المحذوف من المفعول الثاني للفعل الثاني فكان ذلك مسوّغاً للحذف.

إنّ الاستدلال على المحذوف قد وقع من خلال النظر إلى المعنى المقصود من الكلام، والحذف وقع في تراكيب العرب لجنوحهم إلى الإيجاز والاختصار، هذا الهدف لا يتحقّق من دون الاعتماد على قرينة تشير إلى اللفظ المحذوف، هذا الخروج عن الأصل الحقيقيّ للكلام أو ما يسمّى بالدلالة النحويّة إلى دلالة جديدة هي الدلالة البلاغيّة حقّق أغراضاً وأهدافاً ما كان لها أن تقع لولا اعتماد النحاة على هذا التحليل. ومن ذلك: ((قولهم: رأسك والحائط، والأسد الأسد، معناه: احذر الأسد. قال الله عزّ وجلّ: {**فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا**}(الشمس/١٣)ومعناه: احذروا ناقة الله أن تمسّوها بسوء))[٦٥]. فنصب الكلام على التحذير.

ومثله ((قولهم: مررت بزيد الرجل الصالح: نصبت الرجل الصالح على المدح، وإن شئت جعلته بدلاً من زيد فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار (هو) كقولك: مررت بزيد هو الرجل الصالح. وزعم يونس النحويّ أنّ نصب هذا الحرف على المدح في سورة النساء: {**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ**}(النساء/١٦٢)، و{**وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ**}(البقرة/١٧٧)))[٦٦].

- **المجاز:**

المجاز في اللغة هو التجوّز والتوسّع، فمعنى((جزت الطريق، وجاز الموضع جوازاً ومجازاً، وجاز به وجاوزه جوازاً...: سار فيه وسلكه))[٦٧].

أمّا في النحو فهو الانتقال من المعنى الحقيقيّ للكلام إلى معنى آخر على سبيل الاتساع أو السعة في الكلام، وقد أشار الخليل إلى قضيّة المجاز وتحدّث عنها في كتاباته، فقال: ((وكذلك يلزمون الشيء الفعل ولا فعل، وإنّما هذا على المجاز وتحدّث عنها في كتاباته، فقال: ((وكذلك يلزمون الشيء الفعل ولا فعل، وإنّما هذا على المجاز، كقول الله عزّ وجلّ في البقرة: { **فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ** }(البقرة/١٦) والتجارة لا تربح، فلمّا كان الربح فيها نسب الفعل إليها، ومثله{ **جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ** } ولا إرادة للجدار، وقال الشاعر:

لقد لمتنا يا أمّ غيلان في السرى ونمت وما ليل المطيّ بنائمِ

والليل لا ينام وإنّما ينام فيه))[٦٨].

وتحدّث سيبويه عن هذه المسألة فأشار إلى أنّ المجاز قد يحدث في الحكم والإسناد، فقال: ((ومثل ما أجري مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عزّ وجلّ { **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ** }(سبأ/٣٣)، فالليل والنهار لا يمكران ولكنّ المكر فيهما))[٦٩]، فتحدّث في هذا النصّ عن المجاز العقليّ والاسناديّ. وقال فيما اصطلح عليه فيما بعد بالمجاز المرسل في باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار، ((وممّا جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: {**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا** }(يوسف/٨٢) إنّما يريد: أهل القرية فأختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا))[٧٠]. فالإسناد واقع حقيقة، والجملة تؤدّي معنى نافعاً، ولكن طبيعة الإسناد غير جارية على الأصل، فالليل لا يمكر ولكنّه يقع فيه، وكذلك النهار، والسؤال لا يوجّه إلى القرية وإنّما إلى أهلها فجاء التجوّز في المعنى للإيجاز والاختصار، وقيل ذلك للاتساع في الكلام على رأي سيبويه، وقد أدّى هذا التجوّز إلى اختلاف في تفسير الحكم الإعرابيّ المترتّب عليه فقال في حقيقة هذا التوسّع إنّه جار على استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى إذ عمل الفعل في لفظ وهو في حقيقة هذا التوسّع إنّه جار على استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى إذ عمل الفعل في لفظ وهو في الحقيقة عامل في معنى لفظ محذوف، فهناك معنى مذكور وأخر مقصود.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

ومثله تحليله للآية {**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**} إذ عمل الفعل في (القرية) كما كان عاملاً في (الأهل) فصحب الحذف تغيير في حكم الكلام، فالفعل عمل في لفظ (القرية) وأصبح مفعولاً به، وانتقل في حكم المضاف إليه الذي كان عليه في الأصل، ((فإنّ الحذف إذ تجرّد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسمّ مجازاً))[٧١]، فلا بدّ من أن يكون مصحوباً بتغيير في الحكم الإعرابيّ كي يكون مجازاً.

وممّا اشترطه سيبويه لوقوع الاتّساع في الكلام، والتجاوز في علم المخاطب بالمعنى، إذ يقول: ((ولكنّه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى))[٧٢].

وأشار ابن جنّي أيضاً إلى وقوع المجاز في عدّة مواضع من (الخصائص) ووافق سيبويه من أنّه جاء للاتّساع في الكلام، فقال: ((اعلم أنّ أكثر اللغة مع تأمّله مجاز لا حقيقة، وذلك عامّة الأفعال، نحو: قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانهزم الشتاء، ألا ترى أنّ الفعل يُفاد منه معنى الجنسيّة، فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنّه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس، والجنس يطبّق جميع الماضي وجميع الحاضر، وجميع الآتي، الكائنات من كلّ من وجد منه القيام، ومعلوم أنّه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كلّه الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كلّ ذي لبّ، فإذا كان كذلك علمت أنّ (قام زيد) مجاز لا حقيقة، وإنّما هو وضع الكلّ موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير))[٧٣]. فالقيام وقع من زيد ولكنّه قيام وقتيّ لا يستمرّ أبد الدهر، ولذلك فهو على الحقيقة غير مستمرّ في الوقوف فجاء على المجاز، وكما لاحظنا عند سيبويه فإنّ المجاز يأتي في كلام العرب للاتساع في الكلام والإيجاز والاختصار، فإنّه عند ابن جنّيّ يأتيّ لغرض الاتساع في الكلام ولكنّه يضيف إليه المبالغة وتشبيه القليل بالكثير، كلّ ذلك في إطار تحليلهم لغرض الاتّساع في الكلام ولكنّه يضيف إليه المبالغة وتشبيه القليل بالكثير، كلّ ذلك في إطار تحليلهم لظواهر نحويّة قائمة على الإسناد في الجملة.

نتائج البحث:

من خلال عرضنا لمادّة البحث توصّلنا إلى مجموعة نتائج، وهي كالآتي:

- اختلطت دراسة النحو بالبلاغة في كتب القدماء من النحاة، وهم الرعيل الأوّل الذي يُقتدى بهم في الدرس النحويّ، وما ذلك إلا لإدراكهم حقيقة أنّ البلاغة مكمّلة للنحو في دلالته.

- إنّ النحاة حينما عمدوا إلى مسألة الفصل بين مباحث النحو ومباحث البلاغة أرادوا تنظيم المفردات التي تخصّ علم النحو عن غيره، وهذا الفصل ليس بواقع حقيقة.

- الدلالة البلاغيّة هي دلالة مضافة إلى الأصل النحويّ وما كان مضافاً إلى أصل ينبغي أن يكون تابعاً له لا منفصلاً عنه.

- لجأ النحاة لتفسير الكلام إلى (المقام) و(مقتضى الحال)، فالمعنى النحويّ لا يمكن تحديده من خلال الاستغناء عن هذه القرائن، وإنّما كانوا يستعينون بها على معرفة المعنى الذي يُراعى فيه مطابقة الكلام الذي قيل فيه.

- حدّد النحاة وجوه الإعراب من خلال تفسير النصّ الذي يربطه بظروفه الخارجيّة، فضلاً عن مراعاة السياق اللفظيّ.

- للنحاة أثر كبير في إظهار المعنى النحويّ اعتماداً على البلاغة إذ عدّوها أساساً يعتمد عليه في تفسير كثير من أحكامهم، من أمثلة: المجاز، والحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والتنكير والتعريف وغيرها.

الهوامش:

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

(١) التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر: د. عبد الفتّاح لاشين: ٢٢٧.

(٢) ظ: النحو العربيّ والدرس الحديث: د. عبدة الراجحيّ: ١٦.

(٣) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجانيّ: ٢٨.

(٤) المصدر السابق: ٨١.

(٥) ظ: التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر: ٢٣٧.

(٦) لسان العرب: مادّة (عرب): ٢/ ٧٨.

(٧) الخصائص: ابن جنّي: ١/ ٣٧.

(٨) المصدر السابق: ١/ ٣٦.

(٩) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجيّ: ٩١.

(١٠) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء محبّ الدين: ١/ ٥٢.

(١١) المصدر السابق: ١/ ٣٦.

(١٢) الإيضاح في علل النحو: ٩١.

(١٣) دلالة الإعراب عند النحاة القدماء: د. بتول قاسم ناصر: ٢٠٧.

(١٤) ظ: دلائل الإعجاز: ٢٦٥، أسرار العربيّة: أبو البركات الأنباريّ: ١٧٥، ٢٥٦، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: ٢٠٧.

(١٥) ظ: الإيضاح في علوم البلاغة: القزوينيّ: ١/ ٨٠.

(١٦) معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها: د. أحمد مطلوب: ٣/ ٢٩٦.

(١٧) ظ: بحث: علم المعاني بين النحو والبلاغة: أحلام موسى حيدر: ٣٣.

(١٨) ظ: الخصائص: ١/ ٨٣- ٨٦.

(١٩) ظ: الأصول: تمّام حسّان: ٣٥٣.

(٢٠) ظ: بحث: مراعاة المخاطب في الأحكام النحويّة في كتاب سيبويه: د. كريم حسين ناصح: ١٨.

(٢١) معاني القرآن: ٣/ ١٥٨.

(٢٢) المصدر السابق: ٣/ ٢٠.

(٢٣) ظ: بحث: مراعاة المخاطب في الأحكام النحويّة في كتاب سيبويه: ١٩، أثر النحاة في البحث البلاغيّ: د. عبد القادر حسين: ٧٠.

(٢٤) الكتاب: سيبويه: ٤٥٨- ٤٥٩.

(٢٥) المصدر السابق: ١/ ١٢٤.

(٢٦) الخصائص: ١/ ٢٤٧- ٢٤٨.

(٢٧) ظ: أثر النحاة في البحث البلاغيّ: ٦٦.

(٢٨) الكتاب: ١/ ٣٢٤.

(٢٩) أسرار العربيّة: ٢٢٣.

(٣٠) سرّ صناعة الأعراب: ١/ ٣٩٥، ٣٩٦.

(٣١) بحث: نظريّة السياق (المقام) والموقف الكلاميّ بين اللغويّين العرب والأجانب: د. هادي النهر: ٨٢.

(٣٢) الكتاب: ١/ ١٤٣.

(٣٣) المصدر السابق: ١/ ٤٥٣.

(٣٤) المصدر السابق: ١/ ٢٤٠.

(٣٥) ظ: المصدر السابق: ١/ ١٧٤- ١٧٥.

(٣٦) المقتضب: المبرّد: ٢/ ٤٤.

(٣٧) ظ: دلالة الإعراب عند النحاة القدماء: ٢١٢.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

(٣٨) كتاب الصناعتين: ١٠.

(٣٩) ظ: شرح المفصّل: ١/ ٧٠.

(٤٠) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤١.

(٤١) الخصائص: ١/ ٢٨.

(٤٢) ظ: كتاب سيبويه: ١/ ١٢٤، ١٧٠، ٢٢٣.

(٤٣) المصدر السابق: ١/ ٢٢١.

(٤٤) المصدر السابق: ١/ ١٥٧.

(٤٥) المصدر السابق: ١/ ٢٥٦.

(٤٦) ظ: المصدر السابق: ١/ ٢٢، ٣٨٩.

(٤٧) أسرار العربيّة: ٣٣٩.

(٤٨) الكتاب: ١/ ١٧١.

(٤٩) المصدر السابق: ١/٤٨٥- ٤٨٦.

(٥٠) المصدر السابق: ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٥١) معاني القرآن: ١/ ٢٣.

(٥٢) الكتاب: ١/ ١٩.

(٥٣) المصدر السابق: ١/ ٢٧.

(٥٤) المصدر السابق: ١/ ٤١.

(٥٥) المصدر السابق: ١/ ٣١٢- ٣١٣.

(٥٦) ظ: مراعاة المخاطب في الأحكام النحويّة في كتاب سيبويه: ٢٥.

(٥٧) ظ: الكتاب: ١/ ٤٢.

(٥٨) أسرار العربيّة: ١٠٥.

(٥٩) الكتاب: ١/٨.

(٦٠) معاني القرآن: ٣/ ٢٧٤.

(٦١) المقتضب: ٤/ ٤٢٩.

(٦٢) الأصول في النحو: ٢/ ٣٤١.

(٦٣) الخصائص: ٢/ ٣٧٣.

(٦٤) المصدر السابق: ٨٨.

(٦٥) الجمل في النحو: ٨٣.

(٦٦) المصدر السابق: ٦٦.

(٦٧) لسان العرب: مادّة (جاز): ٧/ ١٩١.

(٦٨) الجمل في النحو: ٧٢، ٧٣.

(٦٩) الكتاب: ١/ ٨٩، ١٠٨.

(٧٠) المصدر السابق: ١/ ١٠٨.

(٧١) أسرار البلاغة: ٤١٦.

(٧٢) الكتاب: ١/ ١٠٩.

(٧٣) الخصائص: ٢/ ٤٤٩- ٤٥٠.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

مصادر البحث ومراجعه:

أ- الكتب:

- القرآن الكريم.
- أثر النحاة في البحث البلاغيّ: د. عبد القادر حسين، ط٢، دار قطريّ بن الفجاءة للنشر والتوزيع، قطر، ١٩٨٦م.
- أسرار البلاغة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت ٤٧١ه أو ٤٧٤ه)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، ط١، دار المدنيّ، القاهرة، ١٤١٢ه، ١٩٩١م.
- أسرار العربيّة: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباريّ (ت٥٧٧ه)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٥ه، ٢٠٠٤م.
- الأصول، دراسة ابيستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب: د. تمّام حسّان، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ١٩٨٨م.
- الأصول في النحو: ابن السرّاج النحويّ (ت٣١٦ه)، ط١، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، ١٩٨٥م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجيّ(ت٣٣٩ه)، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدنيّ، مصر، ١٩٥٩م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزوينيّ (ت٧٣٩ه)، شرح وتعليق وتنقيح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، الشركة العالميّة للكتاب، بيروت، ١٩٨٩م.
- التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر: د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٠م.
- الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيديّ(ت١٧٥ه)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت٣٩٢ه)، تحقيق: محمد عليّ النجّار، ط٤، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، ١٤٠٦ه، ١٩٨٦م.
- دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانيّ (ت٤٧١ أو ٤٧٤ه)، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٤ه، ٢٠٠٤م.
- دلالة الإعراب عند النحاة القدماء: د. بتول قاسم ناصر، ط١، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ١٩٩٩م.
- سرّ صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢ه)، تحقيق: د. حسن هنداويّ، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت١٨٠ه)، ط١، المطبعة الكبرى الأميريّة، مصر، ١٣١٦ه.
- كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكريّ، تحقيق: علي محمد البجاويّ، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء محبّ الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦ه)، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

-لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت٧١١ه)، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، ١٣٠٠ه.

-معاني القرآن، أبو زكريّا يحيى بن زاد الفرّاء(ت٢٠٧ه)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجّار، دار الكتب المصريّة، مصر، ١٩٥٥م.

-المقتضب: أبو العبّاس المبرّد (ت٢٨٦ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

-معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها: د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٤٠٣ه، ١٩٨٣م.

-النحو العربيّ والدرس الحديث، بحث في المنهج: د. عبدة الراجحيّ، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، ١٩٨٨م.

ب- البحوث:

- علم المعاني بين النحو والبلاغة: أحلام موسى حيدر، مجلّة المورد، مج ٢٨، ع٢، ٢٠٠٠م.

-مراعاة المخاطب في الأحكام النحويّة في كتاب سيبويه: د. كريم حسين ناصح، مجلّة المورد، مج ٣٠، ع ٣، ٢٠٠٢م.

-نظريّة السياق (المقام) والموقف الكلاميّ بين اللغويّين العرب والأجانب، أ.د هادي النهر، آداب المستنصريّة، ع٢٤، ١٩٩٤م.

ISSN-1994-697X

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)